

صفحة	قرارات رئيس جمهورية مصر العربية
٢١٥	قرار رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٧٦ بضم بعض مستشفيات وزارة الصحة للهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية
٢١٥	قرار رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٧٦ بربط موازنة الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل عن المدة من أول يوليه سنة ١٩٧٥ إلى ٣٠ يوليه سنة ١٩٧٦
٢١٦	رئاسة جمهورية مصر العربية ديوان كبير الأمراء - منح أوسمة

قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٦

بشأن فتح اعتماد إضافي بموازنة الجهاز الإداري (الإدارة المحلية)
للسنة المالية ١٩٧٥

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يعتمد فتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢,٩٣٦,٠٠٠ جنيه (مليونان وتسعمائة وستة وثلاثون ألفاً من الجنيهات) (بالباب الثالث "استخدامات استثمارية" بموازنة الجهاز الإداري للدولة (بمديريات التربية والتعليم والشباب والإسكان بمحافظة الجيزة للسنة المالية ١٩٧٥) مقابل زيادة الإيرادات الرأسمالية المتنوعة (إعانة خدمات سيادية رأسمالية) بنفس القدر .

(المادة الثانية)

تعديل موازنة صندوق استثمار الودائع والتأمينات بقيمة الاعتماد الإضافي المشار إليه .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ ربيع الأول سنة ١٣٩٦ (٩ مارس سنة ١٩٧٦)

أنور السادات

قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٦

في شأن تحديد أقدمية الملاحظين الصحيين

اسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تحدد أقدمية الملاحظين الصحيين الذين طبقت في شأنهم أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ في شأن تعديل بعض أحكام كادر عمال اليومية ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ ، من نقلهم إلى الدرجة (٣٠٠ - ٥٠٠ مليم) الملحقة بكادر العمال والمعادلة لدرجة المالية ذات الربط (١٦٢ - ٣٦٠ جنيهاً) بالمستوى الوظيفي الثالث من تاريخ شغلهم لوظائفهم الأصلية السابقة على نقلهم لهذه الدرجة مع مراعاة ترتيب أقدميتهم فيما بينهم وفقاً لتاريخ شغلهم لهذه الوظائف .

(المادة الثانية)

لا يجوز الاستناد إلى حكم المادة السابقة للطعن في قرارات الترقية السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون ، كما لا تصرف فروق مالية من الماضي .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ ربيع الأول سنة ١٣٩٦ (٩ مارس سنة ١٩٧٦)

أنور السادات